الأمم المتحدة

A/HRC/RES/22/1

الجمعية العامة

Distr.: General
9 April 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والعشرون
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

١/٢٢
تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك ذات الصلة،

وإذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يشير إلى قراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ بشأن بناء مؤسسات المجلس و٢/٥ بشأن مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/١٩ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا،

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن أعمال دورته الثانية والعشرين (A/HRC/22/2)، الفصل الأول.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يؤكد من جديد مسؤولية كل دولة عن ضمان تمتع سكانها كافة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن على الدول أن تكفل اتفاق أي تدبير تتخذه لمكافحة الإرهاب مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء،

وإذ يرحب بإعلان حكومة سري لانكا عقد انتخابات المجلس البلدي في المقاطعة الشمالية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

وإذ يرحب ويقر بالتقدم الذي أحرزته حكومة سري لانكا في إعادة بناء الهياكل الأساسية وإزالة الألغام وإعادة توطين معظم المشردين داخلياً، وإذ يلاحظ مع ذلك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجالات العدالة والمصالحة واستعادة سبل العيش وإذ يشدد على أهمية المشاركة الكاملة للسكان المحليين، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والأقليات، في هذه الجهود،

وإذ يحيط علماً بتقرير اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة في سري لانكا واستنتاجاتها وتوصياتها، وإذ يقر بما يمكن أن تسهم به في عملية المصالحة الوطنية في سري لانكا،

وإذ يحيط علماً أيضاً بخطة العمل الوطنية التي وضعتها حكومة سري لانكا لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة وبالتزاماتها المعلنة استجابة لاستنتاجات اللجنة وتوصياتها،

وإذ يلاحظ أن خطة العمل الوطنية لا تتصدى بما فيه الكفاية لجميع استنتاجات اللجنة وتوصياتها البناءة،

وإذ يشير إلى التوصيات البنّاءة الواردة في تقرير اللجنة، بما في ذلك ضرورة إجراء تحقيق ذي مصداقية في الادعاءات المنتشرة بشأن أعمال القتل خارج نطاق القضاء وحالات الاختفاء القسري، وجعل شمال سري لانكا منطقة متروعة السلاح، واستخدام آليات محايدة لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، وإعادة تقييم سياسات الاحتجاز، وتعزيز المؤسسات المدنية التي كانت مستقلة في السابق، والتوصل إلى تسوية سياسية بشأن نقل السلطة إلى المقاطعات، وتعزيز وحماية حق الجميع في حرية التعبير، وإجراء إصلاحات تضمن سيادة القانون،

وإذ يلاحظ بقلق أن خطة العمل الوطنية وتقرير اللجنة لا يتصديان بما فيه الكفاية للادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء استمرار التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في سري لانكا، بما يشمل حالات الاختفاء القسري، وأعمال القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، وانتهاكات الحق في حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، إلى جانب تخويف المدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد المجتمع المدني والصحفيين والانتقام منهم، وتهديد استقلال القضاء وسيادة القانون، والتمييز على أساس الدين أو المعتقد،

وإذ يهيب بحكومة سري لانكا أن تفي بالتزاماتها العامة، بما فيها الالتزامات المتعلقة بنقل السلطة السياسية، وهو أمر ضروري لإتمام المصالحة وتمتع سكان البلد كافة تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان،

وإذ يعرب عن تقديره لجهود حكومة سري لانكا في سبيل تيسير زيارة بعثة تقنية موفدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وإذ يشجع الحكومة على تكثيف حوارها وتعاونها مع المفوضة السامية،

وإذ يشير إلى دعوة المفوضة السامية إلى إجراء تحقيق دولي مستقل وذي مصداقية فيما يدعى ارتكابه من انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

١- *يرحب* بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تقديم المشورة والمساعدة التقنية لحكومة سري لانكا فيما يتعلق بتعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا[(١)]، وبما تضمنه من توصيات واستنتاجات، وبخاصة فيما يتعلق بإنشاء آلية لتقصي الحقائق تكون جزءاً أساسياً من نهج أكثر شمولاً واحتواء للجميع لتحقيق العدالة الانتقالية؛

٢- *يشجع* حكومة سري لانكا على تنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير المفوضية، ويهيب أيضاً بالحكومة أن تجري تحقيقاً مستقلاً ذي مصداقية في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بحسب الاقتضاء؛

٣- *يُكرر طلبه* إلى حكومة سري لانكا بأن تنفذ بفعالية التوصيات البناءة المقدمة في تقرير اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، وأن تتخذ جميع الخطوات الإضافية الضرورية للوفاء بالتزاماتها القانونية ذات الصلة وبتعهدها باتخاذ إجراءات مستقلة وموثوق بها تكفل لمواطني سري لانكا جميعهم العدالة والإنصاف والمساءلة والمصالحة؛

٤- *يشجع* حكومة سري لانكا على التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وعلى الاستجابة رسمياً لطلباتهم التي لم يبت فيها بعد، بسبل منها توجيه الدعوات وإتاحة الدخول؛

٥- *يشجع* المفوضية والمعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة على تقديم المشورة والمساعدة التقنية، بالتشاور مع حكومة سري لانكا وبالاتفاق معها، فيما يتعلق بتنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه؛

---

(١) A/HRC/22/38.

٦- *يطلب* إلى المفوضية أن تقدم، بمساهمة المعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بحسب الاقتضاء، عرضاً شفوياً لأحدث التطورات إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين، وتقريراً شاملاً تعقبه مناقشة بشأن تنفيذ هذا القرار في دورته الخامسة والعشرين.

الجلسة ٤٧
٢١ آذار/مارس ٢٠١٣

[اعتمد بتصويت مسجل، بأغلبية ٢٥ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً، وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، البرازيل، بنن، بولندا، بيرو، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سويسرا، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، كوت ديفوار، كوستاريكا، ليبيا، النمسا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، تايلند، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، قطر، الكونغو، الكويت، ملديف، موريتانيا

الممتنعون:

إثيوبيا، أنغولا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، كازاخستان، كينيا، ماليزيا، اليابان]